جامعة القاهرة
كلية الحقوق

فكرة
الحكم الذاتي والأقليات العراقية
دراسة تطبيقية في الوطن العربي

رسالة

مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه
في الحقوق

اعداد

محمد احمد عزيز الهادندي

لجنة الحكم على الرسالة:-

١- الاستاذ الدكتور/ ثروت بدوي	رئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة - رئيسا
٢- الاستاذ الدكتور/ محمد طلعت الغنيمي	رئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة اسكندرية - عضوا
٣- الاستاذ الدكتور/ عبد الحميد كمال حشيش	استاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة والمشرف على الرسالة - عضوا

القاهرة ١٩٨٥

ربِّ زدني علما ، فإني لا أذل ما علمتني

ولا أحملهُ الى ابواب السلاطين .

الاهـــــداء

الى شقيقـــــتي وشقيقتـــــــــــــــي

الى زوجتـــــــي وولدي

آلان ، آفـان

الى كل من قرأها فدلني على عيـــــب أو نقص فيها .

ومخلصين ، وهذا ماحمل للمرحوم مصطفى البرزانى والسيد جلال الطالبانى فى كردستان ، والسادة جوزيف لاجو وجون جارانج فى السودان .

ولكن رب قائل يقول أن أقدر الناس على معالجة مشكلة ما ، هم أولئك الذين يثيرون تلك المشكلة .

ولكننا نقول اذا كان الاستعمار هو السبب فى اثارة مشكلاتنا ، وهو الحل لها ، فما دور حكامنا ونظمنا السياسية فى حياتنا؟

ألا يعنى ذلك أن حكامنا ليسوا الا خطباء وفى أيديهم سيوف من الخشب .

وايا كان الامر ، فان ماذكرناه ليس معناه تبرئة ساحة الدول الاستعمارية وما اتخذته ولازالت تتخذه من مواقف عدائية تجاه الامانى والقضايا المصيرية للشعوب المستضعفة ، فهى التى قامت بتقسيم قارتى آسيا وافريقيا على هواها،وأوجدت الكيان الصهيونى فى قلب الوطن العربى، وساعدت الشاه فى ضم اقليم عربستان واحتلال الجزر العربية فى الخليج ، وهى التى ساعدت تركيا الكمالية فى ضم اقليم اسكندرونة .

ولاشك أن لهذه الدول مصالح حيوية ، اقتصادية وعسكرية تتأثر بالوضع السياسى فى دول العالم الثالث ، لذلك فانها تحاول التدخل ومراقبة الوضع فيها واستغلال مايحدث من الازمات لصالحها.

ومع ذلك فان المشكلات السياسية وغيرها من الاحداث التى تشهدها دول العالم الثالث ليست مجرد رد فعل لسياسات الدول الكبرى .

اذ مهما كان دور هذه الدول الاستعمارية فى اثارة المشكلات لدى الدول المتخلفة فانه لايتعدى " دور من يضع الملح على الجرح " لاثارته .

لذلك فانه لاينبغى ـ فى تصورنا ـ حجب المسئولية الاساسية عن حكامها وغض النظر عن المواقف السياسية لنظمها ، التى تمارس سياسة الارهاب والقمع تجاه شعوبها.

فلو ان هذه الدول التزمت بقواعد ديننا الاسلامى الحنيف ، وطبقت مبادىء الحرية والديمقراطية قولا وفعلا ، لما وصلت الى ماتعانيه الآن من حروب وصراعات وتخلف فى جميع جوانب الحياة .

والله ولى التوفيق ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان الكرد من وجهات النظر التاريخية والسياسية والاجتماعية وحدة متكاملة ، فانهم يمثلون قومية واحدة متميزة ، تتمتع بكل صفات القومية سواء من حيث المعيار المادى : الاصل ، والارض ، والتاريخ ، واللغة ، او من حيث المعيار الذاتى الارادى : ارادة العيش المشترك ، والوعى بالانتماء الى الامة ، وان كردستان هى المنطقة التى يسكنها الكرد.

وعن المسألة الكردية ذاتها ، تتبين من هذه الدراسة انها مسألة قومية وقضية سياسية ، ظهرت اساسا نتيجة تقسيم كردستان وتشتيت القومية الكردية بين عدة دول ، ومعاناتها من الاضطهاد وحرمانها من ممارستها لحقوقها القومية، أما عن مسألة جنوب السودان ، فاننا نرى انه يمكن حصر الاسباب الحقيقية لنشوئها فى سببين اساسيين هما :

اولا : ظاهرة عدم التكامل فى المجتمع السودانى ، اذ نلاحظ أن المجتمع السودانى يتميز بظاهرة التمايز اللغوى ، والتعدد العرقى والدينى، اضافة الى سوء الوضع الاجتماعى والاقتصادى .

ثانيا: اسلوب مواجهة الحكومات السودانية لهذه المسألة .

وبالتالى فان مسألة جنوب السودان ، ليست قضية ادارية تتعلق بالامن والنظام العام ، ولاهى قضية استعمارية ، بل هى وليدة مجموعة من العوامل والمؤثرات ، منها ضيق النظرة السياسية للحكومات السودانية المتعاقبة ، والظروف التى ولدتها المواريث التاريخية والاجتماعية ، هى البعد الحقيقى لنشوء هذه المسألة .

ودراستنا لهاتين المسألتين ، محاولة متواضعة لتقديم نمط فكرى جديد يلغى من الاساس النمط الفكرى السائد فى الفكر العربى من أن الاستعمار هو الاصل والواقع والمحرك فى وجودهما .

وذلك لان هذا التحليل يعد حكما خاطئا ، ويتعارض مع أبسط قواعد المنطق والعقل ، ثم اذا فرضنا جدلا أن الاستعمار هو المثير لهذه المسائل فلماذا تطلب حكام هذه الدول من الدول الاستعمارية وتستنجد بها لمد يد العون لها لحل مشاكلها الداخلية والدولية .... ألم تلجأ الحكومة السودانية الى الامبراطور هيلاسى هيلاسى ، والى الفاتيكان ، والى مجلس الكنائس العالمى ، والى أغلب الدول الاوربية لمساعدتها فى الوصول الى تسوية لمشكلة الجنوب .

وبالنسبة للعراق ألم تلجأ هى أيضا الى الاتحاد السوفيتى لتسهيل اجراء مفاوضات بينها وبين الحركة الكردية عام ١٩٧٠.

وأخيرا اذا كان قادة الحركة الكردية او جنوب السودان عملاء للاستعمار حسب ماكانت ولازالت وسائل الاعلام العراقى والسودانى تذيعه وتنشره ليل نهار، فكيف تحول هؤلاء العملاء والمأجورين بين ليلة وضحاها الى وطنيين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

يظهر للوهلة الاولى ـ فى ضوء ما تبثه وسائل الاعلام ، وما تنشـــره دور الصحافة والنشر ـ أن التصدى لدراسة موضوع " الحكم الذاتى " أمر هيـــــن ويسير ، اذ أن هناك فيضا هائلا من المصادر والمراجع التى تعرضت له ، مكدسة فى اروقة ورفوف المكتبات القانونية والسياسية ، غير ان هذا ليس هو الواقع ، لأن هذه الدراسة كأية دراسة علمية جادة تنطوى على العديد من الصعوبـــــات التى يمكن حصرها فيما يلى :ـ

١ ـ تاريخ " الحكم الذاتى " .
٢ ـ التعريف بالحكم الذاتى .
٣ ـ نطاق موضوع " الحكم الذاتى " .
٤ ـ مفهوم (الأقلية) .
٥ ـ أهمية دراسة الموضوع .
٦ ـ منهج الدراسة وخطتها .

وسأحاول فيما يلى ، التعرض لهذه المسائل بايجاز على النحو التالى :ـ

اولا : تاريخ الحكم الذاتى :

عرف مفهوم الحكم الذاتى Autonomia منذ أقدم العصور التاريخية، اذ تثبت الوقائع التاريخية أن مصطلح الحكم الذاتى كان يقصد به عند الاغريـــق والرومان ، استقلال دولة تحكم نفسها بقوانين خاصة بها ومنفرده بذاتها عـــــن الدول الاخرى (١).

فالحكم الذاتى αὐτονομία عند الاغريق كان يعنى السلطة الكاملـــة لقوانين دولة على أرضها أى الاستقلال التام الذى لا يتفق بأى حال مع الروابـــط الفيدراليه . ولكن هذه العبارة قد استعملت ـ عمليا ـ بمعنى اضيق مـــــن معناها النظرى (٢).

---

(١) يراجع بالايطالية ENCICLOPEDIA-TRECCANI.ROMA. 1939,p. 582. حيث جاء فيه مايلى: " Autonomia designò anticamente, presso Greci e Romani, "I indipendenza d'uno stato che si governava, di fronte agli altri stati, con proprie leggi" .
كما ان هذه الموسوعة قد اشارت فى صفحة (٥٨٢) الى ان هناك فرقا بيـــن مفهوم الحكم الذاتى عند الاغريق وعند الرومان ، فهو عند الاغريق يضـــم عناصر دينية وأدبية ، اذ ان لكل "دولة المدينة" فى عهد الاغريـــــق كانت لها اماكن عبادتها وآلهتها الخاصة بها . وكان الاجنبى اقل قـــدرا من الاغريق من الناحيتين الدينية والقانونية ، على حين كانت نظـــــرة الرومان للحكم الذاتى تتمثل فى الناحية القانونية مثل العلاقـــــات القانونية العامة والملكية .

(٢) والمثال على هذا النوع من الحكم الذاتى نجده فى ـ الرابطة البحريـــة لأثينا "Nella lega marittima ateniese" فى القرن الخامس de sec".

الفهـــرس

الموضـــــوع — الصفحة

مقدمـة : ١ — ٢٧

القســم الاول ٢٨

الاصـول النظرية لمفهوم الحكم الذاتى ٢٩

الباب الاول : مفهوم الحكم الذاتى ٣٠

الفصل الاول : الحكم الذاتى فى ظل قواعد القانون الدولى العام ٣١

المبحث الاول : الحكم الذاتى فى الوثائق الدولية . ٣١

المطلب الاول : الحكم الذاتى فى عهد عصبة الامم ٣٢

المطلب الثانى : الحكم الذاتى فى ميثاق الامم المتحدة . ٣٦

المبحث الثانى : نطاق تطبيق الحكم الذاتى فى القانون الدولى العام ٤٦

المطلب الاول : علاقة الحكم الذاتى بالسكان والاقليم ٤٦

المطلب الثانى : من يحق له المطالبة بالحكم الذاتى ؟ ٤٧

المبحث الثالث : السيادة فى اقليم الحكم الذاتى ٥٠

المطلب الاول : معنى السيادة ٥١

المطلب الثانى : من له السيادة فى اقليم الحكم الذاتى ؟ ٥٤

الخلاصة ٥٧

الفصل الثانى : الحكم الذاتى فى ظل قواعد القانون الداخلى ٥٩

المبحث الاول : الاقليم ٦٠

المبحث الثانى : الاستقلال الذاتى ٦٥

المطلب الاول : الانتخاب وسيلة لاسناد السلطة فى نظام الحكم الذاتى الداخلى. ٦٦

المطلب الثانى : هيئات الحكم الذاتى واختصاصاتها ٧٦

المطلب الثالث : الاستقلال المالى ٧٨

المبحث الثالث : طبيعة الرابطة القانونية بين هيئات الحكم الذاتى والسلطة المركزية ٨١

المطلب الاول : فكرة التوازن بين الاستقلال الذاتى والمركزية فى نظام الحكم الذاتى ٨٨

المطلب الثانى : مظاهر الرقابة المركزية على هيئات الحكم الذاتى ٨٨

الخلاصة ١٠١

الفصل الثالث : تقدير نظام الحكم الذاتى ١٠٤

المبحث الاول : تقدير الحكم الذاتى فى القانون الدولى العام ١٠٤

المبحث الثانى : تقدير الحكم الذاتى فى القانون الداخلى ١٠٧

الخلاصة ١١٠

الباب الثانى : النظم المشابهة لنظام الحكم الذاتى الداخلى ١١١

الموضـــــــوع — الصفحة

الفصل الاول : التمييز بين مفهومى الحكم الذاتى فى كل من القانون الدولى العام والقانون العام الداخلى ١١٢
اولا : من حيث الاساس القانونى ١١٢
ثانيا : من حيث المركز القانونى ١١٣
ثالثا : من حيث الاختصاصات ١١٤
رابعا : من حيث الغرض ١١٧
الفصل الثانى : الحكم الذاتى الداخلى والفيدرالية ١١٩
المبحث الاول : اوجه الشبه بين النظامين ١١٩
اولا : اساس فكرة النظامين ١٢٥
ثانيا : تقسيم السلطات الدستورية ١٢٦
ثالثا : الاداة القانونية للانشاء ١٢٦
رابعا : نطاق التخصص الاقليمى ١٢٦
المبحث الثانى : اوجه الخلاف بين النظامين ١٢٦
اولا : الناحية السياسية ١٢٩
ثانيا : الناحية التشريعية ١٣٠
ثالثا : الناحية القضائية ١٣٢
رابعا : طبيعة الرابطة القانونية مع السلطة المركزية ١٣٢
الفصل الثالث : التمييز بين الحكم الذاتى الداخلى وبين اللامركزية الاقليمية . ١٣٣
المبحث الاول : تمييز المصالح الاقليمية ١٣٦
المبحث الثانى : استقلال الهيئات الاقليمية عن السلطة المركزية ١٣٩
المبحث الثالث : نطاق الاختصاصات ١٤٢
الخلاصة ١٤٣

القسم الثانـــى

دراسة تطبيقية لنظام الحكم الذاتى فى كردستان العراق وجنوب السودان.... ١٤٥

الباب الاول : المسألة الكردية فى العراق ومسألة جنوب السودان ١٥٠
الفصل الاول : المسألة الكردية فى العراق ١٥١
المبحث الاول : التعريف بالمسألة الكردية ١٥٧
المطلب الاول : المسألة الكردية قضية قومية وسياسية ١٦٢
المطلب الثانى : علاقة الدول الكبرى بالمسألة الكردية ١٦٧
المبحث الثانى : المسألة الكردية فى السياسة الدولية ١٧٦
المطلب الاول : الحكومة الكردية فى عام ١٩١٨ - ١٩١٩ وعام ١٩٢٢..... ١٧٦
المطلب الثانى : المسألة الكردية فى عصبة الامم ١٧٩
المطلب الثالث : المسألة الكردية فى المعاهدات الدولية ١٨٢

الموضـــــــــوع	الصفحة
الخلاصـــة	١٨٥
المبحث الثالث : التطور السياسى والتشريعى للمسألة الكردية فى ظل الدولة العراقية	١٨٧
المطلب الاول :وضع الكرد منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢٠ و ١٩٢١ وحتى ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨	١٨٧
المطلب الثانى : وضع الكرد منذ ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى اذار(مارس) ١٩٧٠.	١٩٥
المطلب الثالث : وضع الكرد فى ظل تنفيذ بيان الحادى عشر من اذار(مارس) سنة ١٩٧٠.	٢٠٤
الخلاصة	٢٠٩
الفصل الثانى : مسألة جنوب السودان :	٢١٠
المبحث الاول : عوامل عدم التكامل فى المجتمع السودانى	٢١٢
اولا : التعدد العرقى	٢١٣
ثانيا : التعدد اللغوى	٢١٤
ثالثا : التعدد الدينى	٢١٥
رابعا : التوزيع الجغرافى	٢١٥
خامسا : الوضع الاقتصادى	٢١٦
سادسا : الوضع الاجتماعى	٢١٨
المبحث الثانى : اسلوب مواجهة الحكومات السودانية لمسألة الجنوب	٢٢٠
المطلب الاول :فترة ماقبل الحكم الوطنى (١٨٩٩ – ١٩٥٣)	٢٢٠
المطلب الثانى : مسألة جنوب السودان فى ظل الحكم الوطنى(١٩٥٣– ١٩٦٩)...	٢٢٧
الخلاصة	٢٣٢
الباب الثانى : تطبيقات نظام الحكم الذاتى فى كردستان العراق وجنـــوب السودان	٢٣٥
الفصل الاول : نظام الحكم الذاتى فى كردستان العراق	٢٣٦
المبحث الاول : الاسس العامة لنظام الحكم الذاتى فى كردستان	٢٣٧
المطلب الاول : بيان الحادى عشر من اذار(مارس) سنة ١٩٧٠ والحكم الذاتى لكردستان	٢٣٧
المطلب الثانى : تحديد منطقة الحكم الذاتى	٢٤٣
المطلب الثالث : تطبيق اللغة الكردية	٢٤٧
الخلاصة	٢٥٢
المبحث الثانى : الاستقلال الذاتى	٢٥٣
المطلب الاول : الاستقلال التشريعى	٢٥٤
المطلب الثانى : الاستقلال التنفيذى الادارى	٢٦٢
المطلب الثالث : الاستقلال المالى	٢٧٧
الخلاصة	٢٨٥

الموضـــــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث : الرابطة القانونية بين السلطة المركزية وهيئـــات الحكم الذاتى	٢٨٦
المطلب الاول : صور من السلطة الرئاسية فى قانون الحكم الذاتى	٢٨٦
المطلب الثانى : رقابة السلطة المركزية على هيئات الحكم الذاتى	٢٨٩
الخلاصة	٣٠٠
الفصل الثانى : تطبيق نظام الحكم الذاتى فى اقليم جنوب السودان	٣٠٤
المبحث الاول : هيئات الحكم الذاتى واختصاصاتها	٣٠٦
المطلب الاول : مجلس الشعب الاقليمى	٣٠٦
المطلب الثانى : مجلس التنفيذى العالى	٣١٦
المبحث الثانى : رقابة السلطة المركزية على هيئات الحكم الذاتـــى فى اقليم جنوب السودان	٣٢٢
الخلاصة	٣٢٩
الخاتمة	٣٣١
مراجع الرسالة	٣٤١